

## تقرير تأكيد محدود إلى السادة / المساهمين في شركة كير الدولية (شركة مساهمة سعودية)

### النطاق:

لقد تم تعييننا من قبل شركة كير الدولية ("الشركة")، لتنفيذ "ارتباط تأكيد محدود" وفقاً لما نصت عليه المعايير الدولية لارتباطات التأكيد المعتمدة في المملكة العربية السعودية، والمشار إليه فيما بعد بـ "الارتباط" للتقرير حول التزام الشركة بمتطلبات المادة (٧١) من نظام الشركات ("الموضوع") الوارد في تبليغ الشركة المرفق (الملحق ١) المقدم من قبل مجلس إدارة الشركة إلى الجمعية العمومية العادية بشأن الأعمال والعقود التي يكون لأعضاء مجلس إدارة الشركة مصلحة شخصية مباشرة أو غير مباشرة فيها للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ م.

### الموضوع:

التبليغ المُعد من قبل مجلس الإدارة وفقاً لمتطلبات المادة ٧١ من نظام الشركات الصادر بالمرسوم ملكي رقم (م/١٣٢) وتاريخ ١ ذو الحجة ١٤٤٣ هـ (الموافق ٣٠ يونيو ٢٠٢٢ م). يشمل التبليغ جميع المعاملات التي نُفذت من قبل الشركة خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ م والتي كان لاي من أعضاء مجلس إدارة الشركة مصلحة شخصية فيها سواء بشكل مباشر أو غير مباشر.

### الضوابط ذات الصلة:

- عند إعداد الموضوع، قامت الشركة بتطبيق الضوابط ادناه ("الضوابط"). صممت مثل هذه الضوابط خصيصاً للالتزام بمتطلبات المادة (٧١) من نظام الشركات، وعليه فإن المعلومات حول الموضوع قد لا تكون ملائمة لأي غرض آخر.
- المادة ٧١ من نظام الشركات الصادر بالمرسوم ملكي رقم (م/١٣٢) وتاريخ ١ ذو الحجة ١٤٤٣ هـ (الموافق ٣٠ يونيو ٢٠٢٢ م).
  - التبليغ المقدم من قبل مجلس إدارة الشركة إلى مساهمي الشركة (الملحق ١) عن التعاملات التي تمت للسنة المنتهية ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ م.
  - محاضر اجتماعات مجلس الإدارة التي تتضمن إفصاحات بعض أعضاء مجلس إدارة الشركة عن الأعمال والعقود التي يكون لبعض أعضاء مجلس إدارة الشركة مصلحة شخصية مباشرة أو غير مباشرة فيها.
  - الدفاتر والسجلات المحاسبية للشركة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ م.

### مسؤوليات الشركة:

إن إدارة الشركة مسؤولة عن اختيار الضوابط وعرض الموضوع وفقاً لتلك الضوابط خالي من التحريفات من كافة النواحي الجوهرية. تتضمن هذه المسؤولية تطبيق أنظمة الرقابة الداخلية والمحافظة عليها، والاحتفاظ بسجلات كافية وعمل التقديرات الملائمة المتعلقة بإعداد الموضوع، بحيث يكون خالٍ من أية تحريفات جوهرية، سواء كانت ناتجة عن غش أو خطأ.

كما أن إدارة الشركة مسؤولة عن منع واكتشاف الغش وتحديد وضمان التزام الشركة بالقوانين واللوائح المنطبقة على أنشطتها. إن إدارة الشركة مسؤولة عن ضمان تدريب الموظفين المشاركين في إعداد معلومات الموضوع محل التأكيد بالشكل المناسب، وتحديث الأنظمة بالشكل المناسب.

### مسؤولياتنا:

إن مسؤوليتنا هي فحص معلومات الموضوع محل التأكيد المعد بواسطة مجلس الإدارة وتقديم استنتاج تأكيد محدود مستقل حول عرض الموضوع بناء على الأدلة التي حصلنا عليها.

### مسؤولياتنا – تمة

لقد قمنا بتنفيذ ارتباطنا وفقاً للمعيار الدولي لارتباطات التأكيد (٣٠٠٠) "ارتباطات التأكيد الأخرى بخلاف عمليات مراجعة أو فحص المعلومات المالية التاريخية"، المعتمد في المملكة العربية السعودية، والشروط المرجعية المتعلقة بهذا الارتباط المتفق عليها مع إدارة الشركة بتاريخ ٢١ مايو ٢٠٢٦م (الموافق ٤ ذو الحجة ١٤٤٧هـ). ويتطلب هذا المعيار أن نقوم بتخطيط وتنفيذ ارتباطنا لإبداء استنتاج حول ما إذا كان لدينا علم بأية تعديلات جوهرية يتطلب إجراؤها على الموضوع ليتماشى مع الضوابط ولإصدار تقرير حول ذلك. تعتمد طبيعة وتوقيت ومدى الإجراءات المختارة على حكمنا المهني، بما في ذلك تقييمنا لمخاطر وجود تحريفات جوهرية، سواء كانت ناتجة عن غش أو خطأ.

باعتمادنا إن الأدلة التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتوفير أساس لإبداء استنتاجنا حول التأكيد المحدود.

### استقلاليتنا ومراقبة الجودة:

لقد حافظنا على استقلاليتنا ونؤكد التزامنا بمتطلبات الميثاق الدولي لسلوك وآداب المهنة للمحاسبين المهنيين (بما في ذلك معايير الاستقلال الدولية) المعتمد في المملكة العربية السعودية، وبأنه لدينا الكفاءة والخبرة اللازمة لتنفيذ ارتباط التأكيد هذا.

كما تقوم شركتنا بتطبيق المعيار الدولي لإدارة الجودة (١) "إدارة الجودة للمكاتب التي تنفذ ارتباطات مراجعة أو فحص القوائم المالية أو ارتباطات التأكيد الأخرى أو ارتباطات الخدمات ذات العلاقة"، وبالتالي نحافظ على نظام شامل لرقابة الجودة بما في ذلك السياسات والإجراءات الموثقة بشأن الالتزام بالمتطلبات الأخلاقية والمعايير المهنية والمتطلبات القانونية والتنظيمية المعمول بها.

### وصف الإجراءات التي تم تنفيذها:

إن الإجراءات المطبقة في ارتباط التأكيد المحدود تختلف في طبيعتها وتوقيتها وأقل في مداها عن تلك المطبقة في ارتباط التأكيد المعقول. وعليه، فإن مستوى التأكيد الذي يتم الحصول عليه في ارتباط التأكيد المحدود أقل بكثير من التأكيد الذي قد يتم الحصول عليه لو تم إجراء ارتباط تأكيد معقول. لقد صممت إجراءاتنا للحصول على مستوى محدود من التأكيد كافٍ لتوفير أساس لإبداء استنتاجنا، وعليه، لم نقدم جميع الأدلة التي قد تكون مطلوبة لتقديم مستوى معقول من التأكيد.

وعلى الرغم من أننا أخذنا بالاعتبار فاعلية أنظمة الرقابة الداخلية للإدارة عند تحديد طبيعة ومدى إجراءاتنا، لم يكن ارتباط تأكيدنا مصمماً لتقديم تأكيد حول الرقابة الداخلية. كما لم تتضمن إجراءاتنا اختبار أنظمة الرقابة أو تنفيذ الإجراءات المتعلقة بالتحقق من مجموع أو حساب البيانات داخل أنظمة تقنية المعلومات.

يشتمل ارتباط التأكيد المحدود على توجيه استفسارات بشكل أساسي إلى المسؤولين عن إعداد الموضوع والمعلومات ذات العلاقة وتطبيق إجراءات تحليلية وإجراءات ملائمة أخرى.

تضمنت إجراءاتنا على ما يلي:

- مطابقة المعلومات والبيانات الواردة في إقرار المجلس مع متطلبات المادة ٧١ من نظام الشركات الصادر بالمرسوم ملكي رقم (١٣٢/م) وتاريخ ١ ذو الحجة ١٤٤٣هـ (الموافق ٣٠ يونيو ٢٠٢٢م).
- الحصول على التبليغ المقدم من قبل مجلس إدارة الشركة إلى مساهمي الشركة (الملحق ١) عن التعاملات التي تمت للسنة المنتهية ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥م.
- الحصول على محاضر اجتماعات مجلس الإدارة التي تتضمن إفصاحات بعض أعضاء مجلس إدارة الشركة عن الأعمال والعقود التي يكون لبعض أعضاء مجلس إدارة الشركة مصلحة شخصية مباشرة أو غير مباشرة فيها.
- مطابقة المعلومات والبيانات الواردة (ملحق ١) مع الدفاتر والسجلات المحاسبية للشركة للسنة المنتهية بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥م.

تقرير تأكيد محدود إلى السادة / المساهمين - تنمة  
شركة كير الدولية  
(شركة مساهمة سعودية)

#### الأمر الأخرى:

- تم ختم التبليغ (الملحق ١) المرفق من قبلنا لأغراض التعريف فقط.
- إن تقريرنا صادر فقط بشأن التزام الشركة بمتطلبات المادة ٧١ من نظام الشركات، ويجب عدم استخدامه لأي أغراض أخرى أو توزيعه على أي جهات أخرى.

#### الاستنتاج:

بناءً على إجراءاتنا والأدلة التي تم الحصول عليها، ليس لدينا علم بأية تعديلات جوهرية يتطلب إجراؤها على الموضوع ليتمشى مع الضوابط المطبقة من قبل الشركة المشار إليه أعلاه.

عن اللحد واليحيى محاسبون قانونيون



تركي عبد المحسن اللحد  
محاسب قانوني  
ترخيص رقم (٤٣٨)

الرياض: ٢٣ ذو الحجة ١٤٤٧ هـ  
(٩ يونيو ٢٠٢٦ م)

الملحق (1)

السادة / مساهمي شركة كير الدولية المحترمين

تحية طيبة وبعد،،،

الموضوع: تبليغ عن الأعمال والعقود التي لأعضاء مجلس الإدارة مصلحة مباشرة أو غير مباشرة فيها مع شركة كير الدولية (الشركة)

إشارةً إلى أحكام المادتين (27) و (71) من نظام الشركات، والمتعلقين بتنظيم تعارض المصالح والإفصاح عن المصالح في الأعمال والعقود، يود المجلس إفادة جمعيتكم الموقرة بما يلي:

- سبق لمجلس الإدارة أن قرر الموافقة المبدئية على تلك التعاملات بعد الاطلاع على تفاصيلها والتحقق من التزامها بالسياسات النظامية، وبناءً على ما قدمته الإدارة التنفيذية من تأكيدات بأنها تمت على أسس وشروط تجارية عادلة، وبدون شروط أو مزايا تفضيلية.
- وقد تضمن قرار المجلس التوصية بعرض هذه التعاملات على الجمعية العامة للموافقة النهائية عليها، وذلك تصحيحاً للإجراء النظامي، مع الالتزام بالإفصاح الكامل في تقرير مجلس الإدارة وفقاً للمادة (87) من لائحة حوكمة الشركات.

وبذلك، وتأكيداً للشفافية وتعزيزاً لممارسات الحوكمة الرشيدة يود مجلس الإدارة إبلاغ جمعيتكم الموقرة بتلك المعاملات للحصول على مصادقة السادة المساهمين عليها.

فيما يلي بيان بالمعاملات مع الأطراف ذات العلاقة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025م:

صاحب العلاقة	الطرف ذو علاقة	نوع التعامل	قيمة التعاملات
محمد علي صالح الضلعان رئيس مجلس الإدارة كير الدولية	السيد محمد علي صالح الضلعان	قروض حسنة لصالح الشركة	إجمالي مبلغ وقدره: 15,963,168 ريال
ممدوح بن فاروق غزاوي نائب رئيس مجلس الإدارة كير الدولية / المدير التنفيذي لشركة إيراد القابضة	شركة إيراد القابضة	قرض حسن لصالح الشركة	إجمالي مبلغ وقدره: 3,000,000 ريال
ممدوح بن فاروق غزاوي نائب رئيس مجلس الإدارة كير الدولية / المدير التنفيذي لشركة الجيل الحديث العربية لنظم العمليات المحدودة (NGMSA)	شركة الجيل الحديث العربية لنظم العمليات المحدودة (NGMSA)	عقد توريد كيابل بين الجيل الحديث وكير الدولية	إجمالي مبلغ وقدره: 15,944,713.08 ريال

ونود الإفادة بأن مجلس الإدارة قد اتخذ الإجراءات النظامية اللازمة، وتؤكد من عدم وجود أي تجاوزات في هذه التعاملات. كما تمت هذه التعاملات لمصلحة الشركة ووفق الأسس التجارية ووفق السياسات والإجراءات المعتمدة في الشركة وبدون شروط أو مزايا تفضيلية.

وقد تأكد للمجلس عدم حدوث أي أضرار للمساهمين من هذه التعاملات، مع التأكيد على بذل العناية اللازمة في هذا الشأن. كما تم تعيين مراجع حسابات الشركة لتقديم تقريرهم حول هذه الحالة بما يتوافق مع المتطلبات النظامية والمعايير الصادرة عن الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين.

وبناءً على ما تقدم، يقترح المجلس على جمعيتكم الموافقة على تلك التعاملات.

وعليه تمت مصادقة أعضاء مجلس الإدارة،،،

الأستاذ / أحمد بن عبد الحميد بن محمد الحازمي

نائب رئيس مجلس الإدارة

الأستاذ / أسامة بن فريج بن سعيد العويضي

رئيس مجلس الإدارة

الأستاذ / سعود بن عطا بن محمد آل حزين

عضو مجلس الإدارة

الأستاذ / وليد بن محمد بن حمد البسام

عضو مجلس الإدارة

الأستاذ / محمد بن إبراهيم بن محمد العمر

عضو مجلس الإدارة

الأستاذ / بدر بن عبد الله بن ناهض الدوسري

عضو مجلس الإدارة

مكتب اللعيد واليحيى محاسبون قانونيون  
لأغراض التعريف فقط